

هل نفهم حقاً كيف يفكر أردوغان

الضغوطات الطرفية تدفع تركيا للتحرك خارجياً وداخلياً تخفيفاً للضغوط المسببة على اقتصادها



ماذا يدور في رأس «السلطان»

أنها مفيدة على أرض المعركة في ليبيا، حيث أحرزت كل من أنقرة وشركاء القاهرة المتحالفين في البلاد تقدماً نحو إجراء انتخابات طال انتظارها هذا العام.

لكن الباحثين هوثورن وبول يعتقدان أنه من غير المرجح أن تسحب تركيا دعمها الدبلوماسي والاقتصادي بالكامل عن تيارات الإسلام السياسي في جميع أنحاء المنطقة ومع ذلك ستفتح مبادرات أنقرة مجالات مهمة للتعاون مع مصر ودول الخليج العربي.

تعزيز القبضة داخلياً

سيبتين حزب أردوغان سياسات ترضي قاعدته الإسلامية بتوسيع الدين في ثقافة البلاد واقتصادها. كما سيكشف جهوده لتزوير النظام الانتخابي في البلاد لصالحه، مما يدفع تركيا نحو حقبة استبدادية جديدة. وتجبر أرقام الاستطلاعات المتراجعة وظهور أحزاب منافسة وأكثر صعوبة اقتصادية غير مؤكدة الحزب على إعادة التفكير في استراتيجيته السياسية قبل انتخابات يونيو 2023.

ونظراً لأن حزب العدالة والتنمية يفقد السيطرة على إدارة الاقتصاد، فإنه يفكر في التكتيكات القديمة، مثل إعادة تشكيل النظام الانتخابي في البلاد لصالح حزب العدالة والتنمية وشريكه الحاكم، حزب الحركة القومية.

وفي حين أنه ليس من المؤكد أن مثل هذه التكتيكات ستحقق انتصاراً للحزب في الانتخابات، سواء كان ذلك في 2023 أو قبل ذلك، فقد أصبح من الواضح أن السجل الاقتصادي لن يكون محورياً ذا أهمية في سياسته.

وأظهر 15 استطلاعاً للرأي لرويترز في أول ثلاثة أشهر من هذا العام أن الدعم الشعبي المشترك لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية قد انخفض إلى 45 في المئة وهو مستوى يشير في انتخابات جديدة إلى أن الائتلاف الحاكم قد يخسر كلا من البرلمان والرياسة.

وبرزت العديد من الأحزاب المنشقة عن حزب العدالة والتنمية، بقيادة كبار المسؤولين السابقين في الحزب الحاكم الغاضبين من إدارة أردوغان بسبب الاقتصاد ونهج مركزية السلطة، ومن بين هؤلاء العضو المؤسس علي باباجان الذي يترأس حزب الديمقراطية والتقدم (ديفا)، وحزب المستقبل الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو.

ومن أجل الحد من المكاسب المحتملة التي ستحققها أحزاب المعارضة في انتخابات مستقبلية من المرجح أن يقوم حزب أردوغان بتعديل القوانين والإجراءات الانتخابية التي تجعل المنافسة أكثر صعوبة بالنسبة لهم، مع فرض قيود وحتى حظر تام لحزب الشعوب الديمقراطي الذي يديره الأكراد.

وسيكون حزب أردوغان قادراً على استخدام سيطرته على البرلمان لتغيير القوانين والعتبات الانتخابية لتناصبه بشكل أفضل وكذلك حزب الحركة القومية على الفصائل المنشقة مثل حزب المستقبل ما سيقلل من التهديد السياسي المحتمل من المعارضين.

واقتصادية أكبر مع شركائها وجيرانها مع استمرار التمكن من مواصلة سلوكها كما يتراءى لها الأمر.

ووعد قادة الاتحاد الأوروبي مطلع الشهر الحالي بتقديم تمويل إضافي لتركيا مقابل تجديد اتفاق الهجرة مع التكتل، كما فتحت بروكسل الباب لتحديث اتفاقها الجمركي مع أنقرة، مما سيساعد في تحسين الاقتصاد التركي.

ومن المحتمل أن تؤدي إعادة الدبلوماسية مع مصر والإمارات والسعودية لإيجاد حسن نية سياسية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذين انتقدا السلوك التركي في السنوات الأخيرة باعتباره عدوانياً ومنحازاً لجهة واحدة ومزعزعا لاستقرار الأمن الإقليمي خاصة في الصراع بمناطق مثل ليبيا وسوريا حيث تتدخل

وسيساعد هذا في حماية تركيا من مخاطر توقيع العقوبات الغربية، حتى مع استمرار سلوكها في مناطق الصراع تلك سعياً لتحقيق ضرورات الأمن القومي التي تلعب بشكل جيد لصالح ناخبي حزب العدالة والتنمية.

وعلى الصعيد الداخلي، فإن تحسين العلاقات مع مصر سيصور أردوغان على أنه الوسيط ورجل الدولة ومنافس السيسى، الذي يُنظر إليه على أنه الرجل المعتدي الذي يقف حائلاً أمام التصالح بين الدولتين.

أما على الصعيد الإقليمي، أثبتت الرغبة في الوساطة مع مصر بالفعل

أن تتعارض مع حتمية الأمن القومي لأنقرة، ورغم إمكانية التنسيق الأعمق مع بروكسل، فمن المستبعد أن تعترف تركيا بسيادة قبرص لأن أنقرة تعتبر شمال قبرص أرضاً تركية كاملة.

وأعلن أردوغان مطلع مارس الماضي، عن خطة عمل شاملة لحقوق الإنسان مدتها سنتان تتعهد بتعزيز سيادة القانون وزيادة الشفافية القضائية وتخصيص المزيد من الحريات للصحافيين الأتراك. ولكن بعد أسبوعين فقط، أعلن انسحاب تركيا من اتفاقية إسطنبول لحقوق المرأة، وأصر على أن القانون المحلي يوفر حماية كافية للمرأة.

وبينما نال الحدث الأول إشادة من الاتحاد الأوروبي، أثارت الخطة الثانية انتقادات، مما يؤكد حدود رغبة تركيا في عوامة سياستها مع سياسات شركائها وجيرانها.

وتمنح هذه التنازلات التي تقدمها تركيا، فضلاً عن خطابها الذي بدا أنه يلين، المرونة لمواصلة إجراءات السياسة الخارجية التي تلعب بشكل جيد مع قادة حزب العدالة والتنمية في الداخل في منطقتين سياسيتين حرجيتين تتخذهما تركيا الآن.

وحتى الحد الأدنى من التعاون مع الشركاء الأجانب يمنع أنقرة من تواجدها سياسياً

دخول الليرة مرحلة جديدة من التقلبات، وكانت عقوبات الاتحاد الأوروبي على تركيا بسبب سلوكها العدواني واستفزازاتها في شرق المتوسط أمراً رمزياً حتى الآن، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى أن التعاون في قضايا مثل صفقة المهاجرين مفيد بالنسبة لبروكسل. وستسعى أنقرة إلى الاستمرار على هذا النحو من أجل تجنب توقيع العقوبات عليها.

وإلى جانب ذلك، قاطع المواطنون السعوديون بشكل غير رسمي المنتجات التركية في السنوات الأخيرة احتجاجاً على سلوكها الإقليمي، بما في ذلك دعم أنقرة لتيارات الإسلام السياسي.

اللعب على التناقضات

رغم هذا الاستعداد الجديد لتعديل التصورات العالمية لسلوكها، لكن بول محلل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمرکز ستراتفور، يستبعد أن تغير تركيا استراتيجياتها العامة بشكل كبير، ما يعني أن علاقات أنقرة مع الدول الغربية والدول العربية المجاورة ستظل متوترة.

ووسط هجومها الدبلوماسي الجديد، أوضحت أنقرة أنها لن تخون مقتضيات الأمن القومي الخاصة بها، حيث صرح أردوغان أن الأتراك «ليس لديهم مشاكل لا يمكن حلها مع أي دولة تحترم المصالح الوطنية لبلدنا».

وتشرح هوثورن كيف أن بيان أردوغان يؤكد أن تركيا ستستمر على طريقها هذا لتحقيق ما تحتاجه من الدول الأخرى وتجنب العقوبات دون التضحية بمطالبها واحتياجاتها المتعلقة بالأمن القومي.

وتتطلب المصالحة الفعلية العميقة مع الاتحاد الأوروبي ومصر اتخاذ المزيد من الإجراءات من الجانب التركي والتي من شأنها

وقد أفرز سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وعلاقتها بروسيا، فضلاً عن نشاط التنقيب العدواني في شرق المتوسط، ودورها في مناطق الصراع الإقليمية مثل سوريا، نقاط خلاف اقتصادية وسياسية مع شركاء أنقرة

والإقليميين. وتقول هوثورن محلل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز ستراتفور إن هذه القضايا تزيد من احتمالية توقيع العقوبات على تركيا، وتحد من إمكانية تحقيق فائدة اقتصادية تجارية أكبر مع الدول الأخرى.

وللحفاظ على موقعها السياسي المهيمن قبل انتخابات 2023، تريد حكومة أردوغان تقليل احتمالية تعرض تركيا لعقوبات أكثر

إيلاماً من الشركاء الغربيين والتي يمكن أن تعقب قلب الليرة المستمر. وترى هوثورن أن الحد من الاحتكاكات السياسية مع دول الخليج العربي يحمل وعوداً بفرص تجارية.

وفعلياً، تواجه تركيا وضعاً مالياً هشاً منذ 2018، وأدى إصدار تعديل وزاري بشأن البنك المركزي في مارس إلى وقوعها في سوء التقدير بأن الصراع قد تم حسمه إلى حد كبير. ومع بدء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، أعاد الأميركيون توجيه الموارد والقوات إلى هناك.

وخلال زيارة قام بها الرئيس الأفغاني المؤقت حامد كرزاي إلى واشنطن في عام 2004، قال بوش إن «قوات التحالف، بما في ذلك العديد من الأفغان الشجعان، منحت الولايات المتحدة وأفغانستان والعالم أول انتصار لها في الحرب على الإرهاب».

وتبدل الوضع بعد ذلك إذ أثبتت تصريحات بوش الابن بعد أربع سنوات في قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

المبادرات الدبلوماسية التركية جذبت إليها الأنظار، ويرى خبراء أنها يمكن أن تساعد أنقرة على تجنب عقوبات محتملة دون الاضطرار لتعديل سياساتها الخارجية فعلياً، مما يكسبها انتصاراً سياسياً محلياً تحتاجه الحكومة نظراً للفترة الحرجة التي يمر بها اقتصادها. لكن الصعوبة تكمن في فهم كيف يفكر الرئيس رجب طيب أردوغان؟ فعلى مدى قرابة عقدين كانت أمام حزبه الإسلامي الفرصة للمراوغة والتمدد واللعب على التناقضات في الصراعات الدولية والمحلية وقد يعيد الكرة بأساليب أخرى.

واشنطن - تبعت تركيا في الأسابيع الأخيرة أسلوباً جذاباً في خطابها مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الدول العربية، التي تربطها بها علاقات متوترة بعد أن ترك الوضع المالي الهش للبلد حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان عاجزة عن إعادة إنتاج اقتصاد قوي كما فعلت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والذي عزز من مكانة حزب العدالة والتنمية في السلطة.

وأجبر ذلك أردوغان على اتباع سياسة خارجية تضع خطاً بين الأيديولوجية الاسترضائية والاستقلالية للحفاظ على المركز السياسي المهيمن لحزبه الحاكم في البلاد قبل انتخابات عام 2023.

وقد أفرز سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وعلاقتها بروسيا، فضلاً عن نشاط التنقيب العدواني في شرق المتوسط، ودورها في مناطق الصراع الإقليمية مثل سوريا، نقاط خلاف اقتصادية وسياسية مع شركاء أنقرة

والإقليميين. وتقول هوثورن محلل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز ستراتفور إن هذه القضايا تزيد من احتمالية توقيع العقوبات على تركيا، وتحد من إمكانية تحقيق فائدة اقتصادية تجارية أكبر مع الدول الأخرى.

وللحفاظ على موقعها السياسي المهيمن قبل انتخابات 2023، تريد حكومة أردوغان تقليل احتمالية تعرض تركيا لعقوبات أكثر

إيلاماً من الشركاء الغربيين والتي يمكن أن تعقب قلب الليرة المستمر. وترى هوثورن أن الحد من الاحتكاكات السياسية مع دول الخليج العربي يحمل وعوداً بفرص تجارية.

وفعلياً، تواجه تركيا وضعاً مالياً هشاً منذ 2018، وأدى إصدار تعديل وزاري بشأن البنك المركزي في مارس إلى وقوعها في سوء التقدير بأن الصراع قد تم حسمه إلى حد كبير. ومع بدء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، أعاد الأميركيون توجيه الموارد والقوات إلى هناك.

وخلال زيارة قام بها الرئيس الأفغاني المؤقت حامد كرزاي إلى واشنطن في عام 2004، قال بوش إن «قوات التحالف، بما في ذلك العديد من الأفغان الشجعان، منحت الولايات المتحدة وأفغانستان والعالم أول انتصار لها في الحرب على الإرهاب».

وتبدل الوضع بعد ذلك إذ أثبتت تصريحات بوش الابن بعد أربع سنوات في قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

المبادرات الدبلوماسية التركية جذبت إليها الأنظار، ويرى خبراء أنها يمكن أن تساعد أنقرة على تجنب عقوبات محتملة دون الاضطرار لتعديل سياساتها الخارجية فعلياً، مما يكسبها انتصاراً سياسياً محلياً تحتاجه الحكومة نظراً للفترة الحرجة التي يمر بها اقتصادها. لكن الصعوبة تكمن في فهم كيف يفكر الرئيس رجب طيب أردوغان؟ فعلى مدى قرابة عقدين كانت أمام حزبه الإسلامي الفرصة للمراوغة والتمدد واللعب على التناقضات في الصراعات الدولية والمحلية وقد يعيد الكرة بأساليب أخرى.

واشنطن - تبعت تركيا في الأسابيع الأخيرة أسلوباً جذاباً في خطابها مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الدول العربية، التي تربطها بها علاقات متوترة بعد أن ترك الوضع المالي الهش للبلد حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان عاجزة عن إعادة إنتاج اقتصاد قوي كما فعلت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والذي عزز من مكانة حزب العدالة والتنمية في السلطة.

وأجبر ذلك أردوغان على اتباع سياسة خارجية تضع خطاً بين الأيديولوجية الاسترضائية والاستقلالية للحفاظ على المركز السياسي المهيمن لحزبه الحاكم في البلاد قبل انتخابات عام 2023.

وقد أفرز سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وعلاقتها بروسيا، فضلاً عن نشاط التنقيب العدواني في شرق المتوسط، ودورها في مناطق الصراع الإقليمية مثل سوريا، نقاط خلاف اقتصادية وسياسية مع شركاء أنقرة

والإقليميين. وتقول هوثورن محلل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز ستراتفور إن هذه القضايا تزيد من احتمالية توقيع العقوبات على تركيا، وتحد من إمكانية تحقيق فائدة اقتصادية تجارية أكبر مع الدول الأخرى.

إلى أي مدى يصعب على الأميركيين الانسحاب من أفغانستان؟

ويخطط بايند للبدء من هذا التاريخ ويعتبر نفسه الرئيس الرابع لقوات بلاده في أفغانستان. وقال في أحد تصريحاته «لن أنقل هذه المسؤولية لشخص خامس. حان الوقت لإنهاء أطول حرب للولايات المتحدة، حان وقت عودة القوات الأميركية للوطن».

منذ عهد أوباما كانت مسألة الانسحاب مطروحة لكن حقيقة خطر فقدان أفغانستان اليوم ستجعل كل السيناريوهات ممكنة

ورغم هجمات طالبان المستمرة على قوات الأمن والمدنيين، توضح حكومة بايند أن الانسحاب غير مشروط. ويعتبر ذلك عدولاً عن التوجه السابق، الذي وصفه مسؤول أميركي الآن بأنه «وصفة لبقاء أبدي».

وترى دوائر صنع القرار الأميركي أن التهديد الإرهابي للولايات المتحدة من أفغانستان لم يعد كبيراً لدرجة تستلزم وجود القوات هناك وأنه لا يمكن للجنود الأجانب حل المشكلات الأفغانية الداخلية وعقب مرور 20 عاماً على المهمة يمكن اعتبار ذلك بمثابة إعلان إفلاس أو اعتراف متأخر بالواقع.

ببوخارست حين قال «يجب الانخسر

أفغانستان مهما كانت التكلفة». وأوضحت مجموعة من الخبراء المهيمنين من قبيل الكونغرس في فبراير الماضي مدى حقيقة خطر فقدان أفغانستان اليوم. ووضع الخبراء سيناريوهات مختلفة لا يتسم أي منها بالتحالف، بل إن بعضها كارثي، منها عودة طالبان إلى السلطة، وتجدد الحرب الأهلية، وتهديد إرهابي متزايد للولايات المتحدة، وأزمة لاجئين أخرى لها تداعيات على الاتحاد الأوروبي.

وبدا أحد التقييمات، التي أجرتها إجهزة المخابرات الأميركية، والذي نُشر قبل أيام قليلة، قاتماً إلى حد ما فهم يعتبرون أن احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين الأفغان في غضون اثني عشر شهراً ضعيفة.

وحتى بعد مرور عدة أشهر لم يكن هناك تقدم ملموس في مفاوضات السلام في الدوحة. وجاء في التقرير «من المرجح أن تحقق طالبان مكاسب في ساحة المعركة وستجد الحكومة الأفغانية صعوبة في إبعاد طالبان إذا سحب التحالف دعمه».

وكان الانسحاب من أفغانستان أحد وعود بايند الانتخابية كما قطع سلفه دونالد ترامب مثل هذا الوعد، لكنه لم يستطع الوفاء به. وكانت حكومة ترامب قد اتفقت مع طالبان على انسحاب القوات الدولية بحلول الأول من مايو المقبل.

وقعوا في سوء التقدير بأن الصراع قد تم حسمه إلى حد كبير. ومع بدء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، أعاد الأميركيون توجيه الموارد والقوات إلى هناك.

وخلال زيارة قام بها الرئيس الأفغاني المؤقت حامد كرزاي إلى واشنطن في عام 2004، قال بوش إن «قوات التحالف، بما في ذلك العديد من الأفغان الشجعان، منحت الولايات المتحدة وأفغانستان والعالم أول انتصار لها في الحرب على الإرهاب».

وتبدل الوضع بعد ذلك إذ أثبتت تصريحات بوش الابن بعد أربع سنوات في قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

المبادرات الدبلوماسية التركية جذبت إليها الأنظار، ويرى خبراء أنها يمكن أن تساعد أنقرة على تجنب عقوبات محتملة دون الاضطرار لتعديل سياساتها الخارجية فعلياً، مما يكسبها انتصاراً سياسياً محلياً تحتاجه الحكومة نظراً للفترة الحرجة التي يمر بها اقتصادها. لكن الصعوبة تكمن في فهم كيف يفكر الرئيس رجب طيب أردوغان؟ فعلى مدى قرابة عقدين كانت أمام حزبه الإسلامي الفرصة للمراوغة والتمدد واللعب على التناقضات في الصراعات الدولية والمحلية وقد يعيد الكرة بأساليب أخرى.

واشنطن - تبعت تركيا في الأسابيع الأخيرة أسلوباً جذاباً في خطابها مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الدول العربية، التي تربطها بها علاقات متوترة بعد أن ترك الوضع المالي الهش للبلد حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان عاجزة عن إعادة إنتاج اقتصاد قوي كما فعلت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والذي عزز من مكانة حزب العدالة والتنمية في السلطة.

وأجبر ذلك أردوغان على اتباع سياسة خارجية تضع خطاً بين الأيديولوجية الاسترضائية والاستقلالية للحفاظ على المركز السياسي المهيمن لحزبه الحاكم في البلاد قبل انتخابات عام 2023.

تبدو مسألة الانسحاب الأميركي من أفغانستان معقدة، فوضع حد لأطول حرب للولايات المتحدة في العصر الحديث يحتاج إلى تنازلات مدروسة يكون محورها حماية الأمن القومي مع إنجاز عملية السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، التي يبدو أنها تسير ببطء شديد، ما يعني أن الوضع برمته سيكون أمام سيناريوهات مفتوحة في كل الأحوال.

واشنطن - بعد ما يقرب من عشر سنوات من بدء العملية العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان، كان الرئيس الأسبق بيارك أوباما متفائلاً بحذر حينما قال «حتى لو كانت هناك أيام مظلمة في أفغانستان، يمكن رؤية نور لسلام آمن من بعيد»، وأن «هذه الحروب الطويلة ستصل إلى نهاية مسؤولة».

ومنذ كلام أوباما لم يلح في الأق حتى الآن سلام آمن. ورغم ذلك يريد الرئيس جو بايند إنهاء العملية العسكرية الآن ودون أي شروط. إذ بحلول الـ 11 من سبتمبر المقبل من المفترض أن تنتهي المهمة، وفي هذا التاريخ الرمزي، الذي يصادف الذكرى العشرين لاستهداف الولايات المتحدة من قبل تنظيم القاعدة، من المقرر أن تكون جميع القوات الدولية قد انسحبت.

الآن، لم تعد الولايات المتحدة متورطة في أي حرب، ولكن هذا الصراع يوضح على نحو جلي كيف أن غزو بلد أكثر سهولة من مغارته، بعد هجمات سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن لم تترار أربعة أسابيع حتى استسقط

وقد أفرز سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وعلاقتها بروسيا، فضلاً عن نشاط التنقيب العدواني في شرق المتوسط، ودورها في مناطق الصراع الإقليمية مثل سوريا، نقاط خلاف اقتصادية وسياسية مع شركاء أنقرة

والإقليميين. وتقول هوثورن محلل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز ستراتفور إن هذه القضايا تزيد من احتمالية توقيع العقوبات على تركيا، وتحد من إمكانية تحقيق فائدة اقتصادية تجارية أكبر مع الدول الأخرى.

